Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 35

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/09/19-13)

العدد 2020/35

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/35

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري؛ توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي.
- تطور معدل التضخم في شهر أيلول من عام 2019.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ الموافقة على إعادة تشغيل حركة الطيران أمام المسافرين عبر مطار دمشق الدولي، تحديد أسعار (20) مادة أساسية وفق تكاليف الإنتاج الحقيقية.
- المصرف التجاري السوري؛ إطلاق "قرض شراء عقار" سكني أو تجاري بسقف 100 مليون.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- المغرب؛ انخفاض الناتج الصناعي في الربع الثاني من عام 2020.
- السعودية؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020، وارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر أيلول من عام 2020، وارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تموز من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي في شهر آب من عام 2020، وارتفاع مؤشر سوق الإسكان في شهر أيلول من عام 2020.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020.
- روسيا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر آب من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع كل من؛ تجارة التجزئة، والإنتاج الصناعي في شهر آب من عام 2020.
- اليابان؛ ارتفاع الفائض التجاري في شهر آب من عام 2020، انخفاض التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة، دعم المهاجرين وتحويلاتهم النقدية مع استمرار تفشي covid-19.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- بنك التسويات الدولية؛ خطر التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والمتقدمة.
- صندوق النقد الدولي؛ تقليل المخاطر أثناء مشاركتها: وصفة مالية للاتحاد الأوروبي خلال جائحة covid-19.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- لاتفيا: اقتصاد صغير منفتح.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,483.99 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,495.03 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 11.04 ليرة سورية (بمعدل 0.74%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

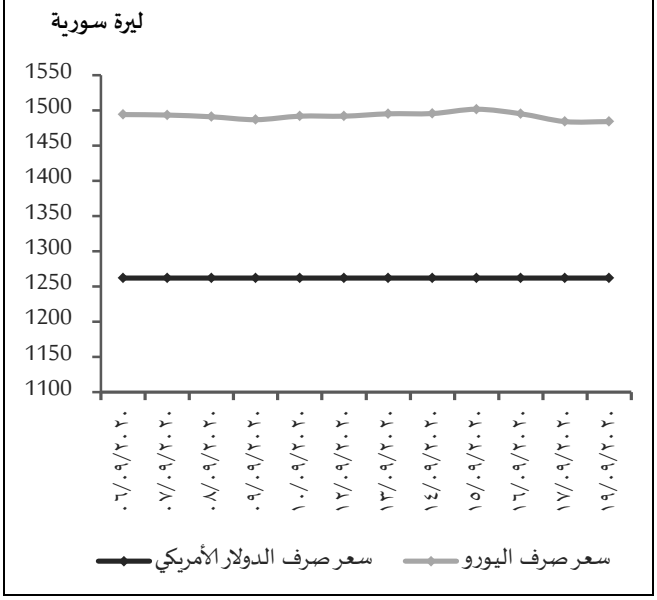

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,476.93 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,487.9 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 10.99 ليرة سورية (بمعدل 0.74%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

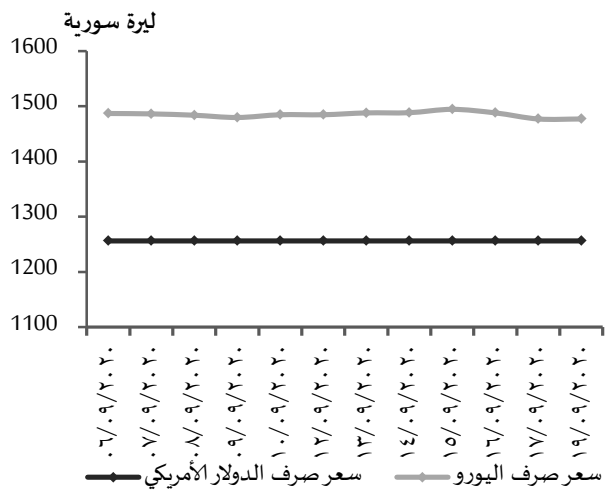

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 96,857 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 95,143 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 1,714 ليرة سورية (بمعدل 1.80%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 113,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 111,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 2,000 ليرة سورية (بمعدل 1.80%) (الشكل رقم 3)، كما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 6.68 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 0.34%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

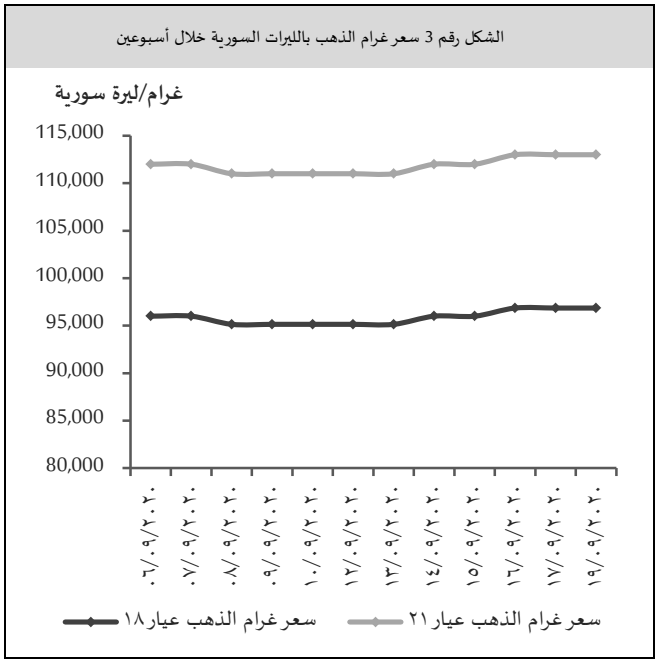

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي:

ازداد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي خلال الفترة منذ نهاية عام 2016 وحتى نهاية شهر أيار عام 2020 لتصل إلى 3,139 مليار ليرة سورية في نهاية شهر أيار من عام 2020 مقارنةً بـ 1,685مليار ليرة سورية نهاية عام 2016 أي بمعدل زيادة قدره 86%، هذا وقد حققت التسهيلات الممنوحة لمختلف القطاعات معدلات نمو موجبة بلغت 65%، 60%، 132%، 7%، 62%، لقطاعات الزراعة، الصناعة والتعدين، تجارة الجملة والمفرق، الانشاءات العقارية، والخدمات الأخرى على التوالي، الأمر الذي أسهم بزيادة حصة قطاع تجارة الجملة والمفرق من إجمالي التسهيلات بنسبة بلغت 52.7% حتى أيار 2020 مقارنةً بـ 42.2% نهاية عام 2016، بينما انخفضت حصة باقي القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة نتيجة ظروف الحرب، إلا أنه مع صدور التعميم رقم 16/4774/ص تاريخ 2020/09/08 إلى المصارف العاملة كافة في الجمهورية العربية السورية باستثناف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل (القطاع الزراعي – المشاريع الصغيرة والمتوسطة – أصحاب الدخل المحدود) بالإضافة للقروض العقارية، فإن ذلك سيسهم بزيادة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية وبالتالي زيادة حصتها من رصيد إجمالي التسهيلات الممنوحة.

الشكل رقم 4توزع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية حتى شهر أيار من عام 2020

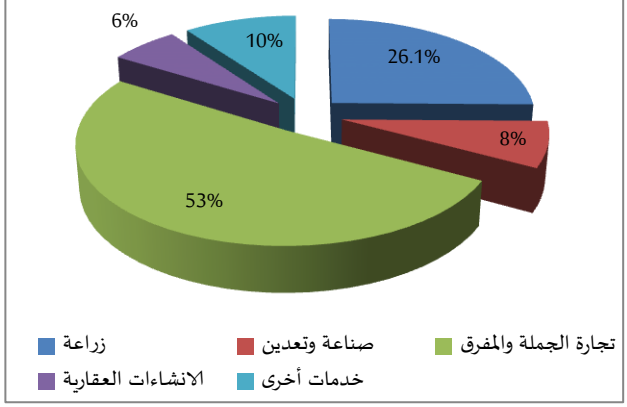

الشكل رقم 5 توزع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2016

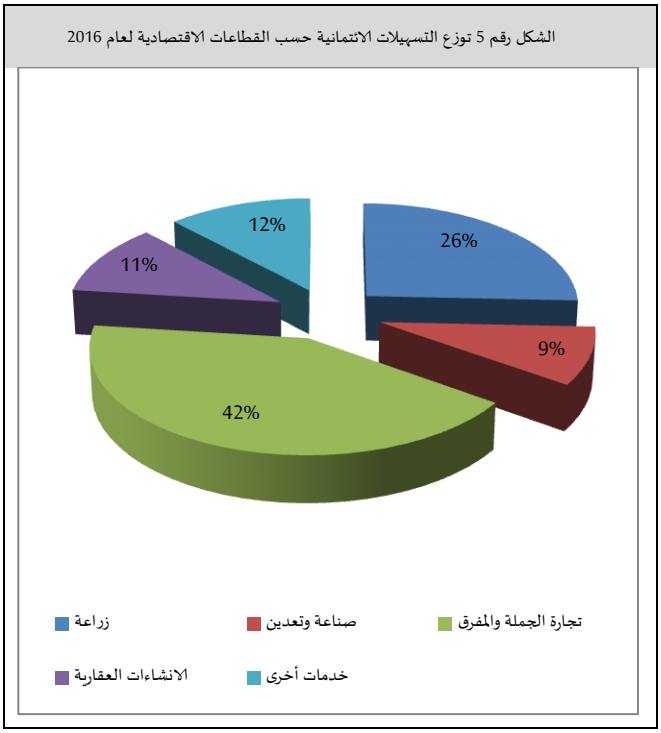

تطور معدل التضخم في شهر أيلول من عام 2019:

بلغ معدل التضخم 9.95% حتى الشهر التاسع من العام 2019، مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2018، التي بلغ معدل التضخم خلالها 0.34% مرتفعاً بمقدار 9.60 نقطة مئوية.

وصل معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) في شهر أيلول من عام 2019 إلى 16.34% مرتفعاً بمقدار 14.79 نقطة مئوية، مقارنةً مع شهر أيلول من عام 2018 الذي سجل فيه معدل التضخم 1.54%، ومقارنةً بالشهر السابق؛ أي مع معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) المسجل في شهر آب من عام 2019 البالغ 13.10%، فقد ارتفع بمقدار 3.24 نقطة مئوية، أما بالنسبة لمعدل التضخم المحسوب على أساس شهري (M-o-M)، فقد سجل 4.14% في شهر أيلول من عام 2019 مرتفعاً بمقدار 3.14 نقطة مئوية عن معدل التضخم المحسوب على أساس شهري والمسجل في شهر آب من عام 2019 البالغ 1%.

الشكل رقم 6 تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في سورية

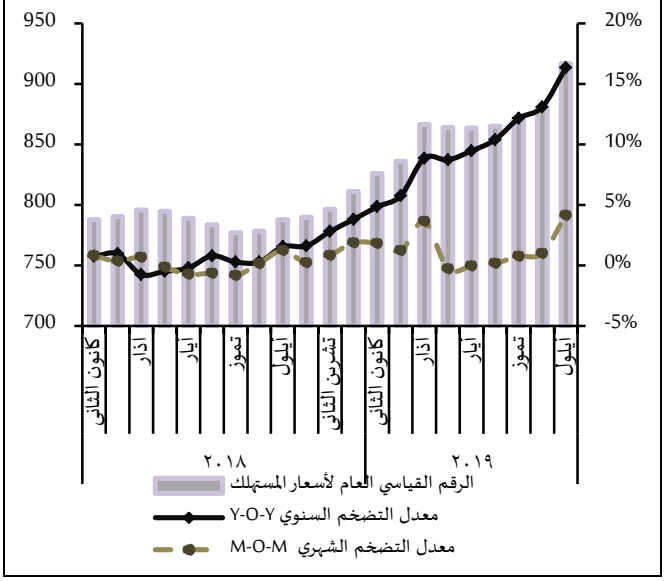

المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,355.33 نقطة مقارنةً بمستوى 7,492.27 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 1.83%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسهم 8 شركات هي: بنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 38.82%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 5.71%، وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت 3.87%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.99%، وبنك الشرق بنسبة انخفاض بلغت 1.98%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض بلغت 1.96%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 1.37%، وشركة إسمنت البادية بنسبة انخفاض بلغت 0.62%،كما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 235 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 229 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفع حجم التداول إلى مستوى 227 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 217 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 405 صفقة مقارنةً بـ 346 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 7 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

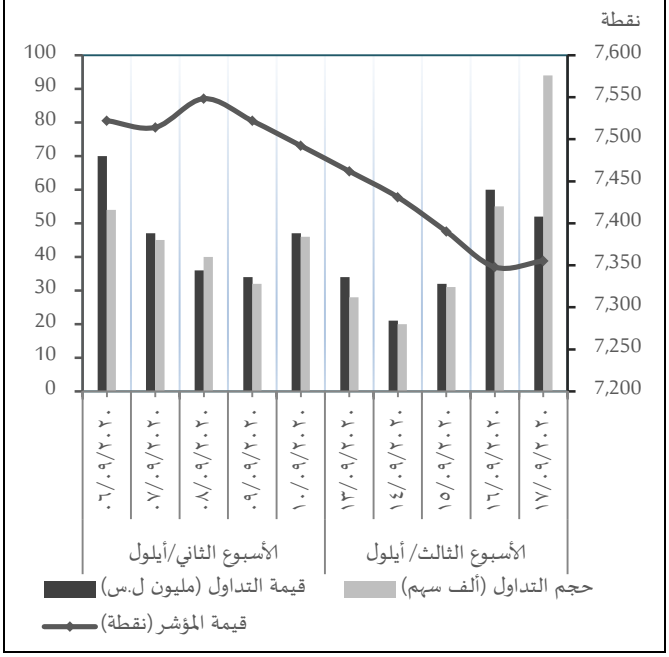

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 90.61% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 84.35% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.39% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.35% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.69% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.40% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الاتصالات والزراعة والخدمات.

الشكل رقم 8 الحصة السوقية لكل قطاع

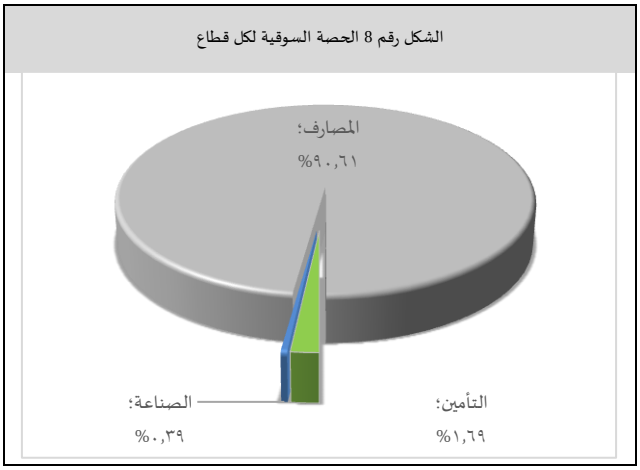

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة

استحواذ 60.11% وحجم تداول 117,470 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 16.17% وحجم تداول 46,492 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 7.31% وحجم تداول 15,786 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 4.94% وحجم تداول 10,179 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 4.23% وحجم تداول 13,656 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.85% وحجم تداول 3,707 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 1.79% وحجم تداول 6,077 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.61% وحجم تداول 7,626 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 1.41% وحجم تداول 3,642 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 0.4%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ الموافقة على إعادة تشغيل حركة الطيران أمام المسافرين عبر مطار دمشق الدولي، تحديد أسعار (20) مادة أساسية وفق تكاليف الإنتاج الحقيقية:

قرر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية إعادة تشغيل حركة الطيران عبر مطار دمشق الدولي أمام المسافرين في الأول من شهر تشرين الأول من عام 2020، وذلك وفق الشروط والمعايير التي تضمن السلامة العامة،

كما وافق المجلس على تحديد أسعار (20) مادة أساسية وفق تكاليف الإنتاج الحقيقية وإلزام الفعاليات التجارية التقيد بنشرة الأسعار الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واتخاذ العقوبات الصارمة بحق المخالفين، وأكد على ضرورة التوسع بتجربة الأسواق الشعبية وإيصال السلع والمنتجات من المنتج إلى المستهلك.

كما وافق المجلس على الآلية الجديدة لتوزيع الخبز عبر البطاقة الالكترونية ابتداءً من الأسبوع القادم بما يتناسب مع عدد أفراد الأسرة، وتم التأكيد على عدالة توزيع المواد والمنتجات ومكافحة التهريب لاسيما المواد المدعومة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء مع التشدد في مراقبة الأسواق.

المصرف التجاري السوري؛ إطلاق "قرض شراء عقار" سكني أو تجاري بسقف 100 مليون:

أطلق المصرف التجاري "قرض شراء عقار" لتمويل شراء عقار سكني أو تجاري (جاهز أو على الهيكل) بحد أقصى للقرض 100 مليون ليرة سورية لمدة أقصاها 20 سنة وبضمانة العقار نفسه. ويتميز القرض بفائدة مخفضة تبدأ من 10% سنوياً على رصيد القرض المتناقص وتحدد القيمة النهائية للفائدة عند المنح بحسب مدة القرض وقيمته ونوع العقار وفق المعطيات الآتية؛ فائدة القرض للعقار السكني: 10% سنوياً لمدة أقصاها عشر سنوات، 11% سنوياً لمدة أقصاها خمسة عشر سنة، 12% سنوياً لمدة تزيد عن خمسة عشر سنة، يمكن قبول شريك تسديد واحد فقط للقرض، ويمكن قبول شريك ملكية واحد فقط للقرض على ألا يتجاوز عمر المتعامل وشريك التسديد 65 عاماً في نهاية مدة القرض.

يتم التسديد على أقساط شهرية متساوية عن طريق الفروع أو بالبطاقة المصرفية، ويمكن التسديد المسبق لقسط أو عدة أقساط في أي فرع من فروع المصرف التجاري السوري. وتطبق فائدة التأخير المعمول بها في المصرف عند عدم تسديد أي قسط مستحق. على أن يتعهد المقترض بعدم بيع العقار إلاّ بعد تسديد المبلغ المتبقي من القرض وتصفيته بالكامل. ولا يمكن للمقترض الحصول على أكثر من قرض شراء عقار سكني أو تجاري إلا بعد تسديد كامل القرض السابق سواء كان التسديد لنهاية أجله أو قبل ذلك. يحق الاقتراض لأي شخص طبيعي سوري ومن في حكمه حصراً من العاملين الدائمين في القطاعين العام والخاص والمتقاعدين والعسكريين، إضافة إلى أصحاب المنشآت والفعاليات والمهن الحرة والحرف لمن لديه سجل تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي منذ مدة لا تقل عن سنة واحدة. وأصحاب التراخيص الإدارية الدائمة منذ مدة لا تقل عن سنة واحدة، أصحاب المهن العلمية المنتسبين للنقابة منذ مدة لا تقل عن سنة.

الاقتصادات العربية:

المغرب؛ انخفاض الناتج الصناعي في الربع الثاني من عام 2020:

انخفض الناتج الصناعي بنسبة 21.4% في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بنموه بنسبة 0.5% في الربع السابق من العام ذاته، هو أكبر انخفاض في الناتج الصناعي منذ الربع الأول من عام 2000، نتيجة التأثير السلبي لإجراءات الإغلاق الخاصة بـ covid-19 في سلاسل التوريد والطلب.

السعودية؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع التضخم السنوي إلى 6.2% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 6.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل منذ شهر شباط من عام 2009، نتيجة قيام الحكومة برفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15% من 5%.

الاقتصاد الأوروبي:

انخفاض التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول انخفاض منذ شهر أيار من عام 2016، يعود ذلك إلى انخفاض تكلفة منتجات الطاقة وتباطؤ تضخم كل من الخدمات، الغذاء، الكحول، والتبغ.

ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية بمقدار 9.9 نقطة إلى 73.9 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 64 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أعلى قراءة منذ شهر شباط من عام 2004، حيث توقع 77.9% من المحللين الذين شملهم الاستطلاع تحسن النشاط الاقتصادي.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 4.1% في شهر تموز من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 9.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بارتفاعه بنسبة 4%، حيث بدأ الاقتصاد الأوروبي بالتعافي من آثار جائحة Covid-19، حيث ارتفع إنتاج كل من السلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسيطة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس شهري في الولايات المتحدة بنسبة 0.6% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق بزيادة قدرها 1%، حيث ارتفعت مبيعات الطعام والملابس، الأثاث ومواد البناء ومعدات الحدائق.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.4% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 3.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهي الزيادة الشهرية الرابعة على التوالي في الإنتاج الصناعي، على الرغم من أنها ظلت أقل من مستواها قبل جائحة Covid-19، حيث ارتفع إنتاج السلع غير المعمرة، بينما انخفض إنتاج التعدين نتيجة العاصفة الاستوائية ماركو وإعصار لورا.

ارتفاع مؤشر سوق الإسكان في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع مؤشر سوق الإسكان بمقدار 5 نقاط إلى 83 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 78 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تستمر المعدلات القياسية المنخفضة للرهن العقاري في تعزيز الطلب على المنازل الجديدة وابتعاد العديد من الناس عن المدن الكبرى بسبب جائحة Covid-19.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 0.2% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أدنى قراءة منذ شهر كانون الأول من عام 2015، وسط انخفاض كبير في أسعار كل من; المطاعم والمقاهي، الملابس، وخدمات النقل البري.

الاقتصاد الروسي:

انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر آب من عام 2020:

انخفض الإنتاج الصناعي على أساس سنوي في روسيا بنسبة 7.2% في شهر آب من عام 2020، وبأعلى من توقعات السوق بانخفاض بنسبة 7.1%، وهو خامس انخفاض شهري على التوالي في النشاط الصناعي، حيث انخفض إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، إلى جانب انخفاض استخراج المواد الخام.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

ارتفاع تجارة التجزئة في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت تجارة التجزئة بنسبة 0.5% على أساس سنوي في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول شهر من الزيادة منذ كانون الأول من عام 2019، حيث بدأ الاستهلاك في التعافي بعد التخفيف التدريجي للقيود الصحية؛ حيث ارتفعت المبيعات لمعظم الفئات: الملابس، ومستحضرات التجميل، والمجوهرات، والأجهزة المنزلية، والسيارات، والعناية الشخصية، والاتصالات في غضون ذلك، استمرت المبيعات في الانخفاض للأثاث، والنفط، والمنتجات النفطية، ومواد البناء.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.6% على أساس سنوي في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 4.8% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر ارتفاع منذ شهر كانون الأول من عام 2019، مع تعافي الاقتصاد من صدمة covid-19، حيث توسع الإنتاج للتصنيع، والكهرباء، والتعدين، ومن بين الصناعات الرئيسة؛ نما الإنتاج للآلات، والاتصالات، والمعدات العامة، والمعادن الحديدية، والمواد الكيميائية، والمعادن غير المعدنية، ومعدات الطاقة، والمنسوجات.

اليابان؛

ارتفاع الفائض التجاري في شهر آب من عام 2020:

سجلت اليابان فائضاً تجارياً بقيمة 248.3 مليار ين ياباني في شهر آب من عام ،2020 مقارنةً بفائض قدره 11.6 مليار ين في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الواردات بنسبة 20.8% إلى 4.98 تريليون ين، وانخفضت الصادرات بنسبة 14.8% إلى 5.23 تريليون ين، متأثرةً بمشتريات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

انخفاض التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

انخفض التضخم السنوي إلى 0.2% في شهر آب من عام 2020، من 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث استمر الوباء في إعاقة الاستهلاك، كما انخفضت تكلفة كل من؛ التعليم والطاقة، بينما ارتفعت تكلفة كل من؛ الغذاء والنقل، وعلى أساس شهري؛ تراجعت أسعار المستهلك بنسبة 0.1% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدونة، دعم المهاجرين وتحويلاتهم النقدية مع استمرار تفشي covid-19:

مثلما أثرت جائحة covid-19 على بعض المجتمعات أكثر من غيرها، كان للفيروس تأثير سلبي مفرط في العمالة المهاجرة، ولعله من المثير للدهشة أن تحويلات العاملين في الخارج – أي تدفق الأموال التي يرسلونها إلى أوطانهم – ظلت صامدة في كثير من الأحوال رغم الظروف التي مر بها العاملون المغتربون أثناء الجائحة. ولكن هذا الاتجاه قد يتخذ مساراً عكسياً فيما بعد، **مأزق العامل المهاجر**؛ في أعقاب الجائحة، فقد الكثير من العمال المغتربين وظائفهم، وانتشرت تقارير عن مغتربين تم تسريحهم مؤخراً وظلوا عالقين في البلدان المضيفة دون وسيلة للعودة إلى أوطانهم، إلى جانب الكثير من المهاجرين الذين لا يملكون وثائق رسمية للعمل، فهم في أغلب الأحوال لا يتمتعون بتغطية شبكات الأمان الاجتماعي ولا يحصلون على الشيكات التي تُصرف لتحفيز الاقتصاد، وفي الوقت نفسه، يحصل الكثير من العمال المهاجرين على رعاية صحية محدودة، أو قد لا تتوافر لهم أي رعاية على الإطلاق. حيث يؤدي ازدحام الأحياء التي يعيشون فيها، مع سوء ظروف العمل، إلى تعريضهم لخطر العدوى بالفيروس، وقد يعيشون أيضاً تحت وطأة الخوف من أن يتم ترحيلهم في ظل قيام

بلدان عدة بتشديد قواعد الهجرة في أعقاب تفشي فيروس covid-19 المستجد. **الآفاق المتوقعة لتحويلات العاملين في الخارج:**

لم يكن من المستغرب أن تشير التوقعات إلى تأثر تحويلات العاملين في الخارج بشدة من جراء الجائحة في ظل الركود الذي أصاب البلدان التي تُشَغِّل عدداً كبيراً من العاملين الوافدين. إضافةً إلى ذلك، عانى مئات الآلاف من العمال المهاجرين في كبرى البلدان المنتجة للنفط من تداعيات هبوط أسعاره، وهو ما أدى إلى خفض الآفاق المتوقعة لتحويلات العاملين لدول مجلس التعاون الخليجي وروسيا.

وتعتبر التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج مصدراً رئيساً للتمويل الخارجي. ففي 57 بلد، تجاوزت هذه التحويلات 5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، وذهب معظمها إلى الأسر ذات الدخل المنخفض على خلفية الأزمة الصحية الراهنة أصبحت الحاجة ماسة لهذا الدخل.

ورغم وجود covid-19 وتأثيره المرجح في تحويلات العاملين في الخارج، فإن الصورة ليست سلبية تماماً. فغالباً ما تظل هذه التحويلات متماسكة أمام الصدمات المعاكسة في البلدان المتلقية، ولعل هذا يفسر سبب صمودها بصورة تدعو إلى الدهشة في كثير من البلدان خلال النصف الأول من عام 2020.

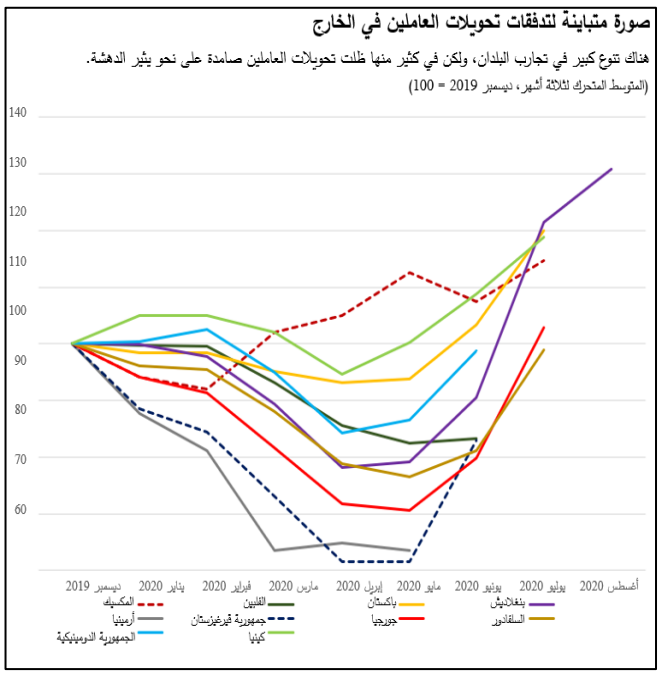

باتت الاستجابات ملائمة وجيدة التوقيت على صعيد السياسات في البلدان المرسلة للتحويلات والمتلقية لها أمراً مهماً لمساعدة العمال المهاجرين أكثر من أي وقت مضى. فالعاملون في الخارج غالباً ما يقومون بأدوار أساسية – في مجالات الرعاية الصحية والزراعة وإنتاج الغذاء ومعالجته – وكثيراً ما يعرضون حياتهم للخطر في سبيل تأدية هذه الوظائف. حيث يمكن للبلدان المضيفة ضمان حصول كل المهاجرين على الرعاية الصحية والسلع والخدمات الأساسية. وقد اتُخذت بعض الخطوات الإيجابية في هذا المجال، وبإمكان السلطات في البلدان الأصلية التي ترسل عمالة إلى الخارج أن تعزز دعمها للأسر الأشد احتياجاً، وبصورة خاصة في البلدان التي سجلت تحويلات العاملين إليها هبوطاً أكثر ، كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيا بما يفيد العمال المهاجرين وأسرهم . فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التكنولوجيا الرقمية ونظم الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة لتيسير إرسال واستقبال التحويلات وتخفيض تكلفتها. فقد بلغ متوسط تكلفة إرسال التحويلات من الخارج حوالي 7% في الربع الأول من عام 2020، وسيؤدي تخفيض هذه التكلفة إلى زيادة الأموال التي يمكن توجيهها للفقراء.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية؛ حيث ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 2.49% مسجلاً 8,337.88 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والخدمات، والاتصالات، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 2.22% مسجلاً 2,320.87 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والمصارف، والخدمات، بينما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.14% مسجلاً 1,585.73 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والصناعة، والنقل، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 0.18% مسجلاً 11,050.89 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والخدمات والاتصالات، كما انخفض

المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.45% مسجلاً 10,084.21نقطة بضغط من قطاعات الصحة، والصناعة، والاتصالات،

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

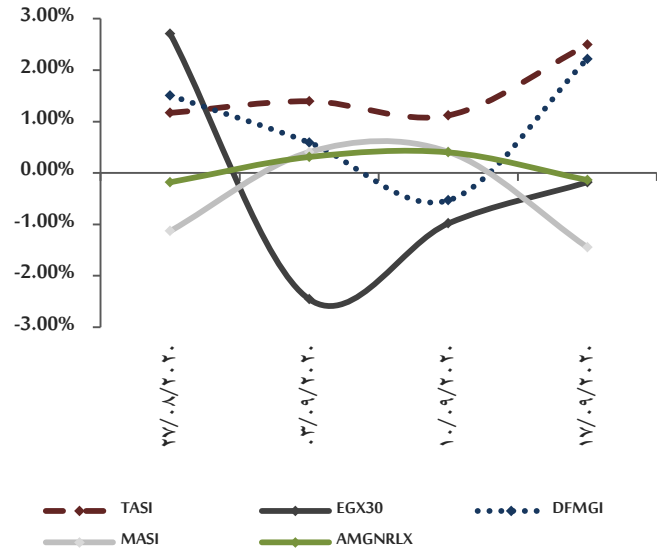

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بعد تصريح لمحافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يفيد بأن مستويات مشتريات الأصول الحالية مناسبة مما يشير إلى عدم استعداد الاحتياطي لتعزيز السياسة التسهيلية في وقت قريب، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات؛ حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 4.06% مسجلاً 10,793.28 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 2.51% مسجلاً 3,319.47 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 1.66% مسجلاً 27,657.42 نقطة.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

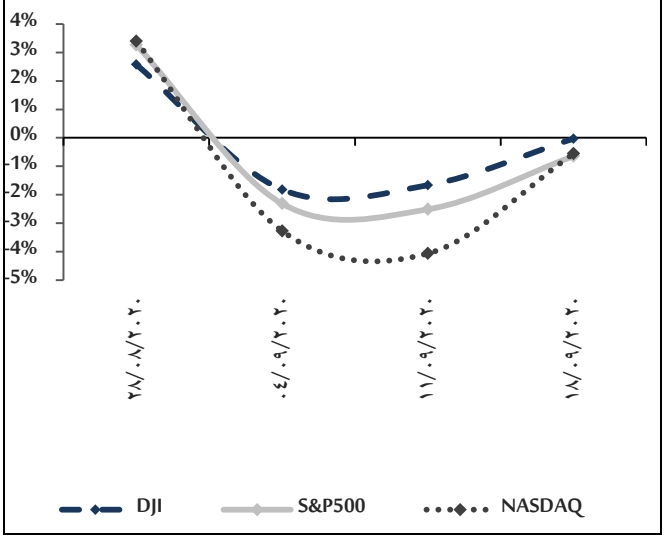

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض تزامناً مع استمرار الضغوط البيعية التي تشهدها أسواق الأسهم العالمية، حيث يستمر المستثمرين في عمليات البيع وسط مخاوف بشأن استمرار الأزمة العالمية؛ حيث انخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 1.11% مسجلاً 4,978.18 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والخدمات، والتكنولوجيا، وانخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 0.66% مسجلاً 13,116.25 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتكنولوجيا، والصناعة، وانخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 0.42% مسجلاً 6,007.05 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والتكنولوجيا، والمصارف.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

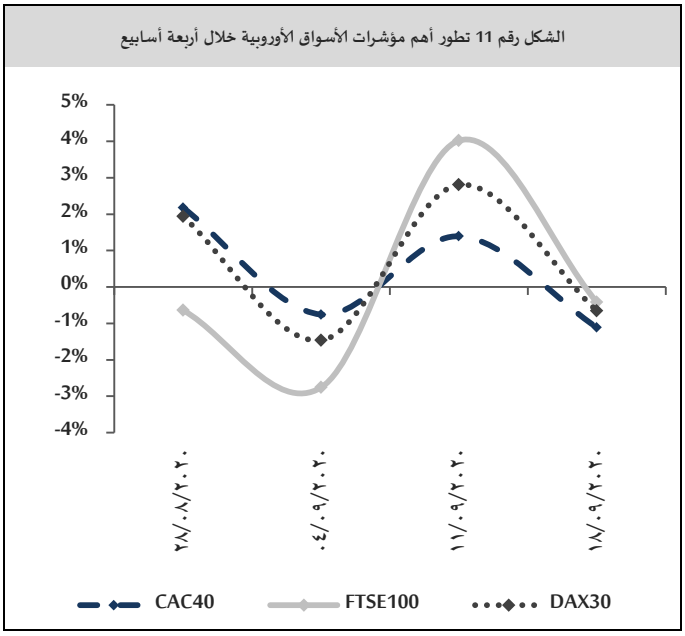

الشكل رقم 12 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

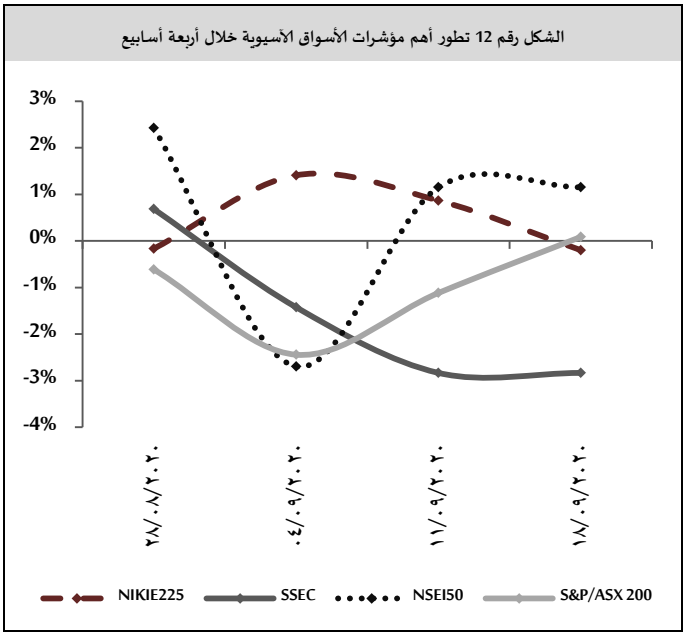

الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية نتيجة التصعيدات الأمريكية تجاه الصين، حيث ذكرت وكالة رويترز عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببيع أنظمة تسليح متطورة لجزر تايوان وهو ما يعد تصعيداً عسكرياً جديداً تجاه الصين إضافةً إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية جديدة على الصين؛ حيث انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 2.83% مسجلاً 3,338.09 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات، وانخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.20% مسجلاً 23,360.30 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والتجزئة، والمصارف، بينما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.15% مسجلاً 11,504.95 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمصارف، والسلع الاستهلاكية، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 0.09% مسجلاً 5,864.50 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والمالية، والخدمات.

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 1.42% مسجلاً 2,951.79 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والصناعة، والمالية.

الشكل رقم 13 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

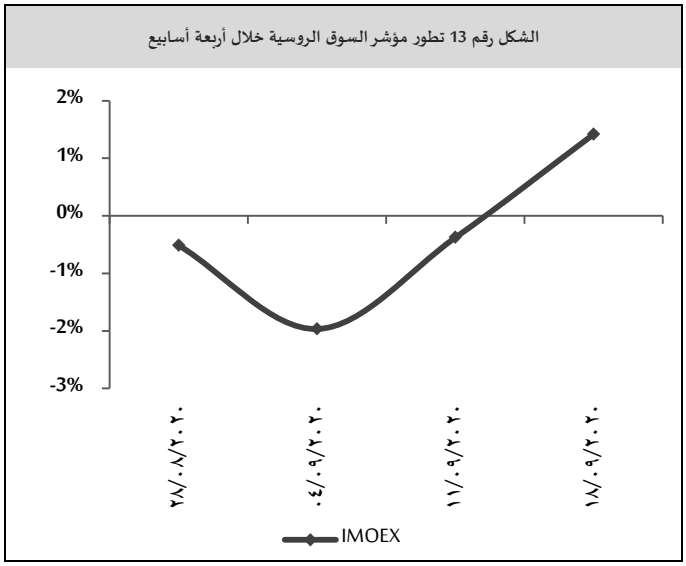

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1868 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1845 دولار أمريكي لليورو) نتيجة

ارتفاع الناتج الصناعي لمنطقة اليورو بأعلى من التوقعات[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1814 دولار أمريكي لليورو، وسط تصاعد إصابات covid-19 في عدد من الدول الأوروبية وهو ما أثر سلباً في شهية المخاطرة بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة، ثم عاد ليرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.1837 دولار أمريكي لليورو مدعوماً ببيانات اقتصادية أوروبية جيدة[2] .

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

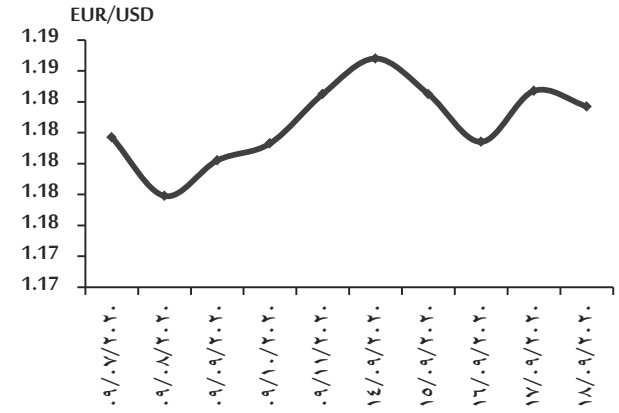

الجنيه الإسترليني:

ارتفع الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2844 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2793 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[3]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2965 دولار أمريكي للجنيه بعد تصويت مجلس العموم البريطاني بالموافقة على قانون السوق الداخلية الذي يتضمن إجراءات وتعديلات وتوضيح أكثر لشكل السوق الداخلية داخل اتفاق البريكست والحدود التي تربط بين إيرلندا والمملكة المتحدة، حيث أضاف هذا التصويت عامل قوة للحكومة البريطانية في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي وهو ما قد يجعل المفاوضات تسير بصورة أقرب إلى رغبات بريطانيا، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2915 دولار أمريكي للجنيه بعد تصريحات رئيس الوزراء البريطاني بأن المملكة المتحدة قد تعرضت لموجة ثانية من تفشي الفيروس التاجي Covid-19 وقيام الحكومة البريطانية بفرض إجراءات الإغلاق في عدد من المناطق التي ظهرت فيها أعداداً كبيرة من الإصابات.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

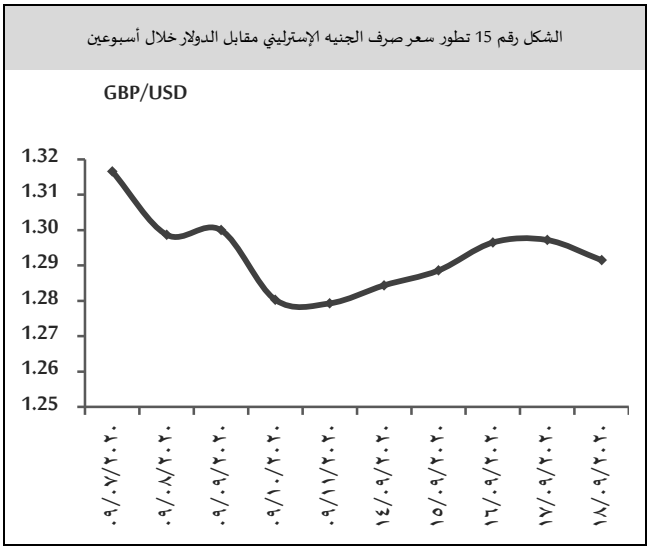

الين:

ارتفع الين في بداية تداولاته الأسبوعية عند مستوى 105.72 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 106.14 ين للدولار الأمريكي)، عقب انتخاب رئيس وزراء جديد للبلاد وتصريحاته بأنه سوف يبقي على برنامج التيسير الكمي لبنك اليابان وهو ما أدى إلى تفاؤل المستثمرين حيال الأوضاع الاقتصادية في اليابان التي من المتوقع أن تشهد استقراراً في المرحلة المقبلة نظراً لتولى منصب رئيس الوزراء قيادة جديدة كانت تعمل في حكومة رئيس الوزراء السابق وتؤكد على اتباع السياسات ذاتها، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 104.55 ين للدولار الأمريكي في ظل ارتفاع الطلب عليه وسط تصريحات محافظ بنك اليابان التي تعهد من خلالها بمواصلة

[1] ارتفع الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو على أساس شهري بنسبة 4.1% في شهر تموز من عام 2020 بأعلى من توقعات السوق بارتفاعه بنسبة 4%.

[2] ارتفع مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية في منطقة اليورو بمقدار 9.9 نقطة إلى 73.9 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، وهي أعلى قراءة منذ شهر شباط من عام 2004.

[3] ارتفعت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة على أساس شهري بنسبة 0.8% في شهر آب من عام 2020 بأعلى من توقعات الأسواق بارتفاعها بنسبة 0.7%، وهو الشهر الرابع على التوالي من النمو.

دعم الاقتصاد الياباني بالتعاون مع الحكومة الجديدة، إضافةً إلى صدور بيان السياسة النقدية الذي أكد على الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند -0.10%، كما أكد على استمرار بنك اليابان بشراء السندات الحكومية اليابانية دون وضع حد، إضافةً إلى استمراره بدعم التمويل للشركات والحفاظ على استقرار الأسواق المالية.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

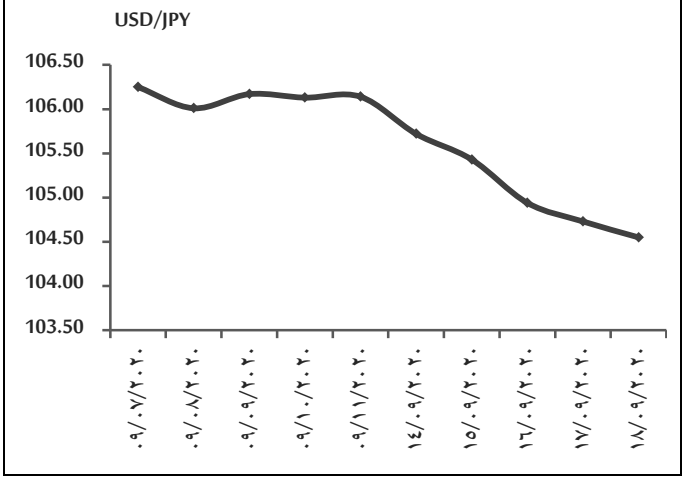

اليوان:

انخفض اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8080 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.8330 يوان للدولار الأمريكي) وسط انخفاض الدولار الأمريكي في ظل ارتفاع شهية المخاطرة بعد أنباء عن الاقتراب من تطوير لقاح مضاد لفيروس covid-19 إضافةً إلى ترقب الأسواق لاجتماع الفيدرالي الأمريكي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.7529 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة أكدت على تعافي ثاني أكبر اقتصاد في العالم من الأضرار التي لحقت به جراء انتشار Covid-19[1]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.7675 يوان للدولار الأمريكي نتيجة قيام بنك الصين الشعبي بضخ حوالي 110 مليار يوان صيني في الأسواق ضمن عمليات إعادة الشراء لأجل 7 أيام ونحو 60 مليار يوان لأجل 14 يوماً، إضافةً إلى تجدد التوترات الصينية الأمريكية بعد أنباء عن حظر الولايات المتحدة لبعض التطبيقات الصينية.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

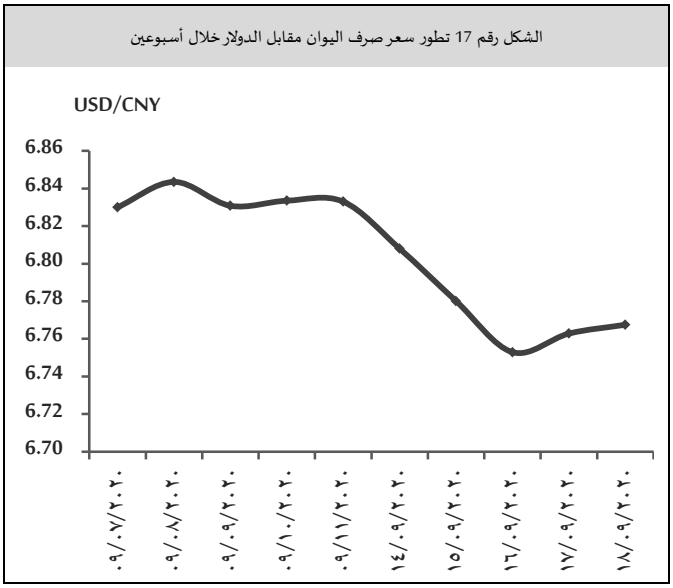

الروبل الروسي:

ارتفع الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 75.2574 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 75.0956 روبل للدولار الأمريكي)، وسط انخفاض الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 74.9778 روبل للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية روسية ضعيفة[2]، ثم عاد ليرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 75.7440 روبل للدولار الأمريكي مع ارتفاع الطلب عليه عقب إعلان موسكو أنها بدأت المرحلة الثالثة من تجارب لقاح فيروس covid-19.

[1] ارتفع الإنتاج الصناعي في الصين بنسبة 5.6% في شهر آب من عام 2020 مقارنةً بـ 4.8% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق البالغة 5.1%، وهو أكبر ارتفاع منذ شهر كانون الأول من عام 2019.

[2] انخفض الإنتاج الصناعي على أساس سنوي في روسيا بنسبة 7.2% في شهر آب من عام 2020، بأعلى من توقعات السوق بانخفاض بنسبة 7.1%، وهو خامس انخفاض شهري على التوالي في النشاط الصناعي.

الشكل رقم 18 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

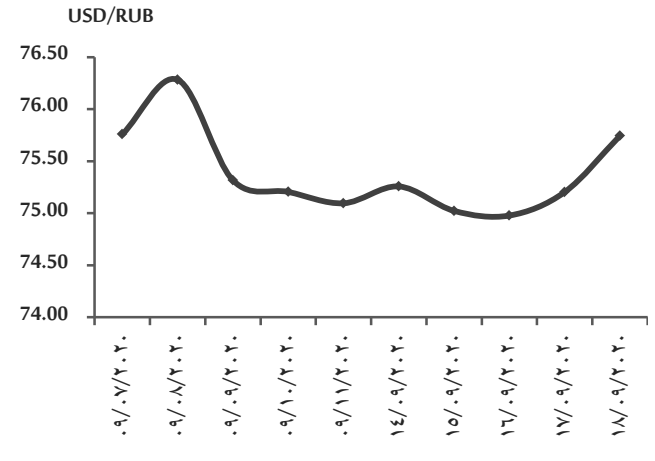

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 10,686.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 10,405.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) وسط انخفاض الدولار الأمريكي، وتابعت ارتفاعها في منتصف الأسبوع مسجلةً مستوى 10,971.30 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أعلنت إحدى الشركات الاستثمارية الكبرى عن اختيار عملة البتكوين الرقمية لتكون الأصل الاحتياطي الأساسي للشركة وأنها قد تزيد ممتلكاتها منها بما يعادل 250 مليون دولار أمريكي، بينما انخفضت في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 10,957.20دولار أمريكي للوحدة الواحدة متأثرةً بأخبار سلبية عن عمليات قرصنة الكترونية تعرضت لها السلطات في الأرجنتين وطالب المنفذون لها بفدية تُسدد بالبيتكوين.

الشكل رقم 19 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

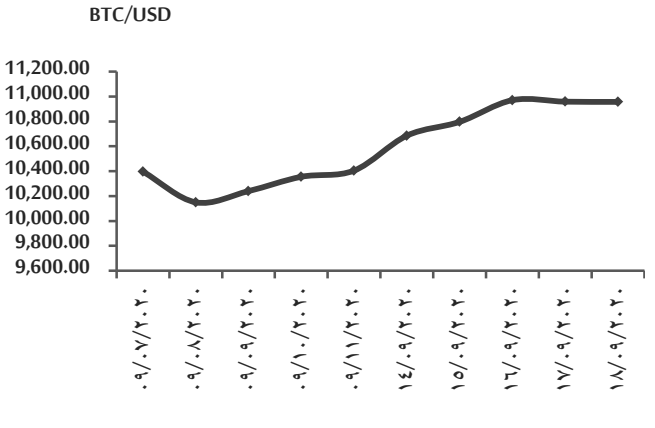

أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,956.37 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,953.67 دولار أمريكي للأونصة) مع ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن في ظل ارتفاع مخاوف المستثمرين مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في شهر تشرين الثاني المقبل، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,959.32 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الطلب على الذهب كأداة تحوط ضد التضخم في ظل ترقب المستثمرين لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد أن أعلن في وقت سابق عن تحول في سياسته بالإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة والسماح بتجاوز التضخم المستويات المستهدفة، بينما انخفض في تداولات أخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,949.69 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق في ظل أنباء تفيد باحتمال أن تتوفر اللقاحات اللازمة لمواجهة جائحة في-Covid 19 نهاية العام الحالي أو في وقت مبكر من العام المقبل.

الشكل رقم 20 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

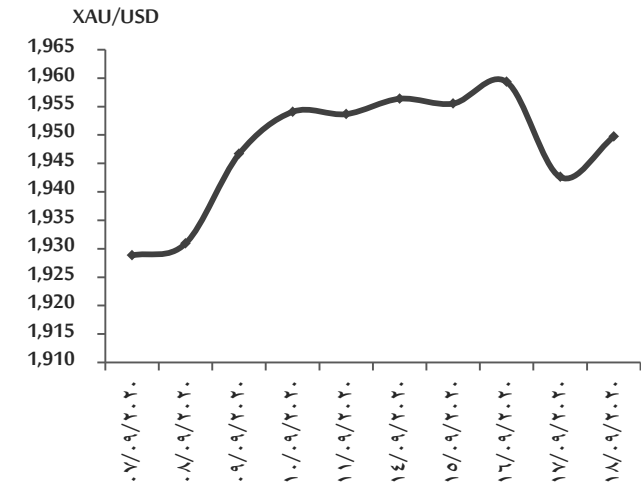

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 39.61 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 39.83 دولار أمريكي للبرميل) وسط قلق

الأسواق حيال الانتعاش الاقتصادي العالمي ومخاوف انخفاض الطلب العالمي على النفط إضافةً إلى إعلان ليبيا عن استئناف الإنتاج وهو ما سيؤدي إلى إضافة كبيرة للإمدادات، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 43.15 دولار أمريكي بعد أن قالت أوبك وحلفاؤها في اجتماع أوبك+ أن مجموعة المنتجين ستضغط على الدول التي لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج، وأنها تعتزم عقد اجتماع استثنائي في شهر تشرين الأول القادم إذا ازدادت أسواق النفط تدهوراً، وإعلان الإمارات أنها ستبدأ بخفض إنتاجها في شهري تشرين الأول والثاني القادمين.

الشكل رقم 21 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

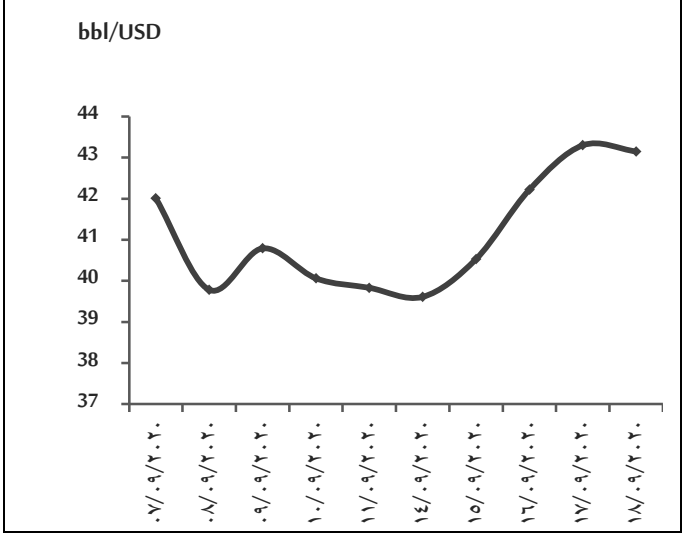

الغاز الطبيعي

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.310 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.269 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة توقف حوالي 25.3% من إنتاج الغاز الطبيعي في شمال خليج المكسيك بعد أن تعرض لثاني إعصار في أقل من شهر، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.048 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية في ظل تقارير حكومية صينية تفيد بأنه من المتوقع انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 4.2% في عام2020، وهي أبطأ وتيرة في خمس سنوات، بعد أن تسببت جائحة فيروس covid-19 في تباطؤ النشاط الاقتصادي وأثرت سلباً في طلب الطاقة.

الشكل رقم 22 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

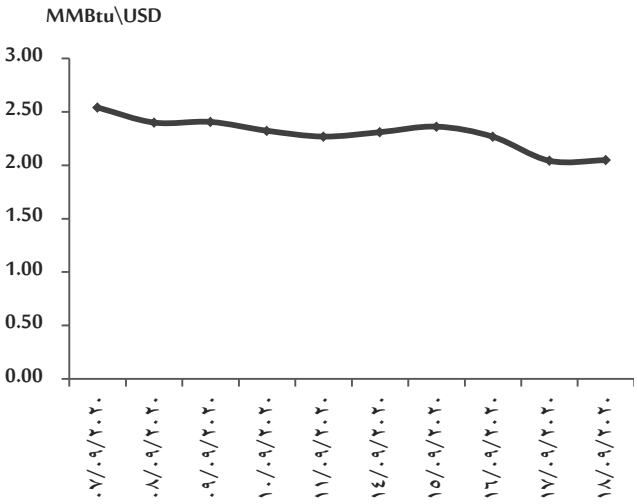

أوراق عمل بحثية:

بنك التسويات الدولية؛ خطر التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والمتقدمة:[2]

تبحث هذه الدراسة في كيفية تغير مخاطر التضخم بمرور الوقت في مجموعة كبيرة من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة (EMEs). وتستخدم الانحدار الكمي لتقدير توقعات التضخم، وفحص توزع مخاطر التضخم بالكامل وتقييم سلوكه بمرور الوقت، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ هناك انخفاض في مخاطر التضخم الصاعد بمرور الوقت، مما يعكس نجاح عمليات تخفيفه واعتماد أنظمة استهدافه. ثانياً؛ في الاقتصادات المتقدمة، يعد الحد

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[2] **BIS**, Inflation at risk in advanced and emerging market economies, N.883, Sep, 2020.

الأدنى الصفري مصدراً بارزاً لخطر التضخم ذو الاتجاه الهابط، أما في اقتصادات الأسواق الناشئة، يُعد سعر الصرف مصدراً قوياً، حيث تؤدي الانخفاضات الكبيرة في سعر الصرف إلى جانب تشديد الظروف المالية إلى ارتفاع مخاطر التضخم ذات الاتجاه الصاعد والهابط على حد سواء، مع ارتفاع مخاطر الاتجاه الصاعد خاصةً في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ثالثاً؛ تنطوي النتائج على آثار سياسية خاصة في المرحلة الحالية، لكل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة ومن أهمها؛ 1- في سياق بيئة التضخم المنخفضة الحالية، توفر النتائج الدعم لنهج إدارة المخاطر للسياسة النقدية من أجل تقليل مخاطر النتائج غير المرغوب فيها للتضخم، حيث تشير التقديرات في الواقع إلى أنه عندما يكون نمو الإنتاج ضعيفاً، فإن مخاطر الاتجاه الهابط للتضخم ترتفع بقوة أكبر.2- أدى النجاح في كبح التضخم، إلى جانب اعتماد أطر استهداف التضخم في بلدان الأسواق الناشئة، إلى تقليل مخاطر التضخم الصاعد إلى حد كبير. ومع ذلك، لا تزال ديناميكيات أسعار الصرف تستدعي اهتمام وثيق بسبب التأثيرات غير الخطية الهامة في نتائج التضخم في الاتجاه الصحيح. ومن الآن فصاعداً، قد يصبح الحد الصفري أكثر أهمية في دفع مخاطر التضخم الهابط في اقتصادات الأسواق الناشئة.3- تفيد النتائج أيضاً في النقاش حول ما إذا كان ينبغي رفع أهداف التضخم لتقليل مخاطر وصول أسعار الفائدة إلى الحد الأدنى للصفر. على وجه الخصوص، حيث تدل النتائج على وجود مفاضلة ، أهداف التضخم المنخفضة للغاية بحيث تزيد فيه من احتمالية الوصول إلى الحد الأدنى من الصفر، كما تزيد من مخاطر التضخم السلبي. من ناحية ومن ناحية أخرى، قد تؤدي أهداف التضخم المرتفعة إلى زيادة مخاطر الارتفاع. وبالتالي، فإن تقدير مخاطر التضخم قد يساعد في تحديد المقايضات المتضمنة في تبني أهداف تضخم أعلى.

صندوق النقد الدولي؛ تقليل المخاطر أثناء مشاركتها، وصفة مالية للاتحاد الأوروبي خلال جائحة covid-19 [1]:

أدت عمليات الإغلاق بسبب جائحة COVID-19 إلى الحاجة لاستجابات مالية سريعة في جميع البلدان الأوروبية. ومع ذلك، فإن البلدان في جميع أنحاء أوروبا مجهزة بصورة متباينة للاستجابة للصدمة بسبب الاختلافات في الظروف الاقتصادية والحيز المالي. وتبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت هناك ميزة في السعي لتحقيق تكامل مالي أكبر في الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة COVID-19. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن التكامل المالي هو خاصية مرغوبة لاستجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة COVID-19. حيث أن يدل حجم الصدمة وطبيعتها غير المتكافئة على تفاوت قدرة البلدان على الاستجابة للأزمة، وبالتالي زيادة احتمالية أزمات الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي في ظل غياب الدعم المتبادل من المركز. ويشير التحليل في هذه الحالة إلى أن بند "عدم الإنقاذ" في معاهدة الاتحاد الأوروبي يصبح دون مصداقية، في حين أن إدخال نوع من تقاسم المخاطر المالية يؤدي إلى تحسن الرفاهية. ثانياً؛ في ظل هذا السيناريو، من الضروري ابتكار طرق لضمان أن تبادل المخاطر المالية على مستوى الاتحاد الأوروبي لا يؤدي إلى مخاطر معنوية وهو الحافز للدول الفردية للإفراط في الإنفاق، والتخلي عن ترتيبات تقاسم المخاطر بصورة مبتكرة، كما يتضح أن هناك حاجة إلى تفويض قوي للسلطة المالية إلى الاتحاد الأوروبي عندما تكون المخاطر عالية مع ارتفاع الديون الحكومية، حيث يعتمد المزيج الأمثل لتقاسم المخاطر والتفويض المالي على تكلفة التفويض إلى المركز (بروكسل) في حالة الاتحاد الأوروبي. ثالثاً؛ عندما تكون تكاليف التفويض مرتفعة، فإن تقاسم المخاطر والتفويض المالي يكونان متكاملين: حيث أن المزيد من المشاركة في المخاطر إلى جانب

[1] **IMF**, Reducing Risk While Sharing It: A Fiscal Recipe for the EU at the Time of COVID-19 , N.20/181, Sep, 2020.

المزيد من التفويض مرغوب فيه لديون البلدان الفردية الأكبر. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون تكاليف التفويض منخفضة، يكون التفويض المالي بديلاً لتقاسم المخاطر، فالتفويض المالي القوي يكون أكثر كفاءة من مزيج التفويض وتقاسم المخاطر عندما ترتفع الديون العامة. رابعاً؛ عندما تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى احتمال حدوث أزمات سيادية، فمن الأفضل متابعة التكامل الأوروبي الكامل إما عن طريق المشاركة الكاملة للمخاطر أو عبر التفويض المالي الكامل، بغض النظر عن مستوى تكاليف التفويض. وأخيراً؛ أكدت الدراسة أن هذه النتائج توفر رؤى أساسية حول التكاليف والفوائد النسبية لتقاسم المخاطر مقابل التفويض في سياق النقاش الحالي للاتحاد الأوروبي، حيث كانت الاستجابة على لتوفير تكاملاً مالياً على نطاق واسع في أزمة covid-19.

اقتصاد الأسبوع

لاتفيا: اقتصاد صغير منفتح:

تقع لاتفيا في أوروبا الشرقية، مطلة على بحر البلطيق، بين إستونيا وليتوانيا، تبلغ مساحتها 64.5 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 1.9 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في لاتفيا 34.12 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 34.31 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.03% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 73.7% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 22.4%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد لاتفيا انكماشاً بمعدل 8.9% في الربع الثاني من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 1.5% في الربع السابق من العام ذاته، متأثراً بتداعيات جائحة covid-19، حيث دخلت البلاد في حالة ركود، واضطرت الحكومة إلى فرض المزيد من التدابير التقييدية للحد من جائحة فيروس covid-19.

معدل التضخم:

تراجعت أسعار المستهلكين في لاتفيا بنسبة 0.2% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بمعدل 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض تكلفة السكن والنقل، على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في لاتفيا مسجلاً 0.5% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في لاتفيا إلى 8.6% في الربع الثاني من العام 2020، مقارنةً بمعدل 7.4% في الربع السابق من العام ذاته، وارتفع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل بمقدار 11.3 ألف ليبلغ 83.5 ألفاً في الربع الثاني من العام 2020.

العجز التجاري:

سجلت لاتفيا عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 331.4 مليون دولار أمريكي في شهر تموز من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 213.2 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 7.3% لتبلغ 1.24 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 14.75% لتبلغ نحو 1.57 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في لاتفيا لتبلغ 4.24 مليار دولار أمريكي في شهر آب من العام 2020، مقارنةً بـ 4.17 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وبقيت احتياطيات الذهب عند مستوى 6.7 طن في الربع الثاني من العام 2020.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في لاتفيا ليبلغ نحو 36.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 34.6 مليار دولار أمريكي الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 37% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل لاتفيا المرتبة 19 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 41 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** لاتفيا عند المستوى **+A** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **A3** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً، في حين تصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **-A** مع نظرة مستقبلية سلبية..

.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -31.7 Q2	%-9.1 Q2	% 0.4 Aug	% 1.3 Aug	%8.4 Aug	%0.25 Sep	-63.6	مليار دولار أمريكي	Jul
منطقة اليورو	%- 11.8 Q2	%- 14.7 Q2	%-0.4 Aug	%-0.2 Aug	%7.9 Jul	%0 Sep	27.9	مليار يورو	Jul
المملكة المتحدة	%-20.4 Q2	%-21.7 Q2	% -0.4 Aug	%0.2 Aug	%4.1 Jul	%0.1 Sep	1.1	مليار جنيه استرليني	Jul
روسيا	%0.3 Q4	%-8 Q2	% 0 Aug	%3.6 Aug	%6.4 Aug	%4.25 Sep	4.25	مليار دولار أمريكي	Jul
الصين	%11.5 Q2	%3.2 Q2	%0.4 Aug	%2.4 Aug	%5.6 Aug	%3.85 Aug	58.93	مليار دولار أمريكي	Aug
اليابان	%-7.9Q2	%-9.9 Q2	%- 0.1 Aug	%0.2 Aug	%2.9 Jul	%-0.1 Sep	248.3	مليار ين ياباني	Aug
تركيا	% -11 Q2	%-9.9 Q2	%0.86 Aug	%11.77 Aug	%13.4 Jun	%8.25 Aug	-2.69	مليار دولار أمريكي	Jul
الهند	%0.70 Q1	%-23.9 Q2	% 0.52 Aug	%6.69 Aug	%11 Jun	%4 Aug	-6.77	مليار دولار أمريكي	Aug
استراليا	%-7 Q2	%-6.3 Q2	%-1.9 Q2	%-0.3 Q2	%6.8 Aug	%0. 25 Sep	4.60	مليار دولار استرالي	Jul
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%-0.2 Aug	%3.4 Aug	%9.6 Q2	%9.25 Aug	-2.3	مليار دولار أمريكي	Jul
الأردن	%2.1 Q1	%1.3 Q1	%0.1 Aug	%-0.6 Aug	%23 Q2	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Jun
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%11.42 Jul	112.39 % Jul	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.57	مليار دولار أمريكي	Jun